



د. عبد الرحمن بن أحمد الجري
أستاذ مساعد بقسم الفقه
كلية الشريعة - جامعة الملك خالد
بها - المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المتقين، وخاتم الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وعلى صحبه، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن دراسة المسائل الفقهية التي لها علاقة وثيقة بالمجال الطبي من أهم قضايا الواقع المعاصر، وهي في حاجة إلى تناول، لشدة الحاجة إليها، وقلة تناولها من قبل المختصين.

وقد يسّر الله لي التدريس في كلية الطب بجامعة الملك خالد بأبها مشاركاً لزملائي الأطباء منذ عام ١٤١٩ هـ إلى هذا العام ١٤٢٤ هـ.

وكان من القضايا التي تشغل البال كثيراً، وتثير التساؤل قضية الإذن الطبي. فعزمت على الكتابة في هذا الموضوع، سائلاً المولى جل وعلا أن يكتب التسديد والتوفيق، وقد رأيت أن أتناول هذا البحث وفق الخطة التالية:

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف الإذن الطبي، وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الإذن والطب لغة.

المطلب الثاني: تعريف الإذن الطبي اصطلاحاً.

المبحث الثاني: مشروعية الإذن الطبي.

المبحث الثالث: حكم إعطاء الإذن الطبي.

المبحث الرابع: اشتراط إذن المريض.

المبحث الخامس: أنواع الإذن الطبي، وتحتة مطالب:

المطلب الأول: الإذن الخاص والإذن العام.

المطلب الثاني: الإذن الشفوي والإذن المكتوب.

المطلب الثالث: إذن الصغير والمجنون.

المطلب الرابع: إذن الأولياء، وتحتة مسألتان:

المسألة الأولى: اعتبار إذن الأولياء.

المسألة الثانية: ترتيب الأولياء في الإذن.

المبحث السادس: الحالات التي يسقط فيها اشتراط الإذن الطبي.

المبحث السابع: شروط الإذن.

المبحث الثامن: الإشهاد على إذن المريض.

المبحث التاسع: انتهاء الإذن الطبي.

المبحث العاشر: أسئلة مهمة في الإذن الطبي.

الخاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث.

ونسأل الله السداد والقبول، إنه على كل شيء قدير.

تعريف الإذن الطبي

المطلب الأول: تعريف الإذن، والطب لغة

١ - تعريف الإذن لغة:

من معاني الإذن في اللغة: الإباحة؛ قال في اللسان: «أذن له في الشيء إذناً: أباحه له. واستأذنه: طلب منه الإذن»^(١).
ومن معانيه أيضاً: إطلاق الفعل، ففي المصباح المنير: «أذنت له في كذا: أطلقت له فعله»^(٢).

ومن معاني الإذن: العلم بالشيء؛ قال في العين: «أذنت بهذا الشيء أي علمت، وأذنتني: أعلمني، وفعله بإذني: أي بعلمي؛ وهو في معنى بأمر»^(٣).
والآذن الحاجب^(٤).

والمعاني السابقة تؤدي إلى معنى واحد، فإن إطلاق اليد في التصرف: رفع للقيود وإثبات الحرية للمتصرف^(٥).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (أذن) (١٠/١٣).

(٢) الفيومي، المصباح المنير، ص ٤.

(٣) الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، (٢٠٠/٨).

(٤) لسان العرب (١٠/١٣).

(٥) معجم لغة الفقهاء ص ٧٤.

وفُرق بين الإذن والإجازة: بأن الإذن لما سيقع، والإجازة لما وقع، والإذن يكون بمعنى الإجازة إذا كان لأمر وقع وعلم به الآذن^(١).

٢ - أما الطب:

فيأتي في اللغة بمعانٍ منها: علاج الجسم والنفس، ورجل طب، وطبيب: أي عالم بالطب^(٢).

والمُتَطَبب الذي يتعاطى علم الطب^(٣).

ويطلق في اللغة الحذق: يقال رجل طب وطبيب: الحاذق من الرجال الماهر بعلمه^(٤).

ومنه قول الشاعر الجاهلي:

فإن تسألوني بالنساء فإنني خبير بأدواء النساء طبيب^(٥)

ويطلق على السحر^(٦) وفي الحديث: «من طبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم»^(٧) أي من سحره؟ ورجل مطبوب أي مسحور، كُنُوا بالطب عن السحر، تفاؤلاً بالبرء، كما كُنُوا بالسليم عن اللدغ^(٨).

المطلب الثاني:

تعريف الإذن الطبي اصطلاحاً

عرّف بعض الباحثين الإذن الطبي بأنه: إقرار المريض بالموافقة على

(١) حاشية رد المحتار المعروفة بحاشية ابن عابدين (١٦٧/٣).

(٢) لسان العرب، مادة «طب» (٥٥٣/١).

(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٤) لسان العرب (٥٥٣/١)، والزواوي: طاهر، ترتيب القاموس المحيط، (٥٠/١).

(٥) ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ص ١٢٦، والبيت لعلقمة بن عبده.

(٦) لسان العرب (٥٥٤/١).

(٧) أخرجه مسلم في صحيحه (١٧١٩/٤).

(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (١١٠/٣).



إجراء ما يراه الطبيب مناسباً له من كشف سريري، وتحاليل، وتحاليل مخبرية، ووصف الدواء، وغيره من الإجراءات الطبية التي تلزم لتشخيص المريض وعلاجه^(١).

وليس في التعريف السابق إشارة إلى موافقة ولي أمر المريض عند تعذر أخذ موافقة المريض، كما أن فيه شيئاً من الطول والتفصيلات التي يمكن أن يستغنى عنها.

ويمكن أن نعرف (الإذن الطبي) بأنه: موافقة المريض أو وليه على الإجراءات الطبية اللازمة لعلاج.

□ فكلية (أو وليه) مهمة في التعريف لأن المريض قد لا يتمكن من إعطاء الإذن، إما لصغر أو إغماء ونحوه.

□ وعبارة الإجراءات الطبية الواردة في التعريف تشمل: الكشف والتحليل والعلاج والعملية.

□ كلمة (اللازمة) تخرج ما ليس لازماً من العلاج ونحوه، فلا يدخل ذلك في مسمى الإذن الطبي.

والله أعلم.

وعلى هذا فأركان الإذن أربعة:

١ - الآذن.

٢ - المأذون له (الطبيب).

٣ - المأذون به (نوع المعالجة).

٤ - الصيغة^(٢) بأنواعها، كما سيأتي في أنواع الإذن.

(١) كنعان: أحمد، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٢.

(٢) انظر: د. المختار: محمد، أحكام الجراحة الطبية، ٢٢٦، مكتبة الصديق - الطائف.

نموذج للإذن الطبي

بسم الله الرحمن الرحيم

(إقرار طبي)

وزارة الصحة

مستشفى.....

رقم الملف الطبي: القسم (الوحدة): تاريخ الدخول: / /
أنا الموقع أدناه..... بالأصالة عن نفسي / بالنيابة عن
المريض.....

أفوض الطبيب المعالج بإجراء العملية / الإجراء الطبي.....
وقد شرح لي طبيعة هذا الإجراء، دون تعهد أو ضمان للنتيجة أو الشفاء،
وللطبيب المعالج الحق باتخاذ ما يراه ضرورياً من الإجراءات العلاجية، كاستخدام
التخدير والأشعة والفحص المخبري ونحوه أو استئصال أي جزء يكون من
الضروري استئصاله أثناء العملية. كذلك فإنني أفوض المستشفى بالتخلص من أي
عضو أو نسيج استأصلوه مني بسبب تلفه.

توقيع المريض / أو ولي الأمر.....

الوقت والتاريخ.....

شاهد..... شاهد.....

التوقيع..... التوقيع.....

أطلعت على هذا الإقرار قبل إجراء العمل الطبي / الجراحي، وشرحته للمريض / لولي
أمره..

الطبيب..... التوقيع.....

الوقت والتاريخ.....



المبحث الثاني

مشروعية الإذن الطبي

الإذن الطبي عبارة عن عقد بين الطبيب والمريض يتعهد الطبيب بموجبه أن يعالج المريض وفق الأصول المتعارف عليها عند أهل الطب^(١). والإذن الطبي يرجع إلى إذن الشارع بالتداوي عموماً كما في قوله ﷺ: «تداووا عباد الله، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء، غير داء واحد، الهرم»^(٢).

وبالتالي لا يحلّ الإذن الطبي بالمداواة إلا فيما يجوز شرعاً، فلا يحل للمريض مثلاً أن يأذن لطبيبه بمعالجة محرمة أو قتل له.... إلخ.

ومما يمكن الاستدلال به على مشروعية إذن المريض بمعالجته ما رواه البخاري عن عائشة ؓ قالت: لدنا^(٣) رسول الله ﷺ فأشار أن لا تلذوني فقلنا: كراهية المريض للدواء. فلما أفاق قال: «ألم أنحكم أن لا تلذوني، لا يبقى منكم أحد إلا لُدَّ غير العباس فإنه لم يشهدكم»^(٤).

(١) الموسوعة الفقهية الطبية ص ٥٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٧٨/٤)، والحديث صحيح كما قاله الألباني في صحيح الجامع (٥٦٥/١). وسيأتي بيان حكم التداوي بشيء من التفصيل.

(٣) أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير إرادته، وهذا هو اللدود، فأما ما يصب في الحلق فيقال له: الوجور، ابن حجر، فتح الباري (١٤٧/٨).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. انظر صحيح البخاري مع الفتح (١٤٧/٨).

قال النووي: «فيه - أي في الحديث - تعزيز المتعدي بنحو من فعله الذي تعدى به إلا أن يكون فعلاً محرماً»^(١).

ففي الحديث السابق بيان بأن «إذن المريض البالغ العاقل ضروري لإجراء أمر التداوي، فإذا صرح المريض أو أشار أنه يرفض نوعاً من أنواع التداوي فله الحق في ذلك، ويكون إجباره على التداوي تعدياً، ويعاقب المتعدي تعزيراً بمثل ما فعل... إلا أن يكون ذلك الفعل محرماً كأن سقي المريض خمراً وهو مغمور فلا يسقى الفاعل ذلك، بل يعزّر ويعاقب عقوبة رادعة»^(٢).

فنخلص مما سبق أنه لا بد في الإذن الطبي من اجتماع أمرين:
أحدهما: إذن الشرع في المعالجة^(٣).
الثاني: إذن المريض أو وليه^(٤).

ويشار هنا إلى أنه لا يجوز الحصول على الإذن الطبي بالإكراه، ولا بإغراء مادي، فلا يجوز مثلاً استغلال حال بعض الأشخاص - كالمساجين مثلاً - فيكرهون على فعل طبي ما.

ولا يجوز استغلال حالة العوز عند بعض الأشخاص كالمساكين والفقراء والمشردين، فيغرون مثلاً ببعض المال لإجراء البحوث والتجارب عليهم^(٥).

وقبل إجراء العلاج يجب على الطبيب المعالج أن يبين للمريض

(١) النووي: يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم المسمى بالمنهاج، (١٤/١٩٩). دار الفكر - بيروت

(٢) المسؤولية الطبية وأخلاق الطبيب.

(٣) انظر: المختار: محمد، أحكام الجراحة الطبية، ص ٢٢٥.

(٤) انظر: ابن القيم، تحفة المودود، ص ١١٨، وأحكام الجراحة ص ٢٣٧.

(٥) الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٣، ٥٥.



تشخيص مرضه ومدى خطورة الحالة، ومدى نجاح العملية الجراحية، ومختلف المعلومات اللازمة لإيضاح أبعاد الحالة المرضية، حتى يتخذ المريض قراره بالموافقة على هذا العمل الطبي على بينة من حقائق الأمور^(١).



(١) د. العربي: بالحاج، الأخطاء المدنية والجنائية للأطباء في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد ٥٢، ص ٣٣، ٣٤.

المبحث الثالث

حكم إعطاء الإذن الطبي

إعطاء الإذن الطبي - طلب التداوي - أمر اختلف فيه العلماء على ثلاثة اتجاهات^(١):

الاتجاه الأول: المنع من التداوي، وأصحابه على فريقين:

الفريق الأول: أنكر التداوي مطلقاً وهم غلاة الصوفية^(٢)، واستدلوا بأدلة منها:

(١) قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢].

ووجه الدلالة: أن الله قد علم أيام الصحة والمرض ولو حرص الخلق على دفع المرض ما قدروا، فالواجب على الخلق أن يتركوا التداوي اعتصاماً بالله وثقة به. فما دام كل شيء بقضاء وقدر فلا حاجة إلى التداوي^(٣).

(١) انظر في تفصيل هذه الاتجاهات كتاب د. التنشة، محمد: المسائل الطبية في ضوء الشريعة الإسلامية، (٢٣/١) وما بعدها.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (٣٣/٩).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (١٩٤/١٧)، والنووي على مسلم (٢٣/٩).



(٢) حديث: «إن الرقى والتمايم والتولة شرك»^(١).

ووجه الدلالة من هذا الحديث: إن الرقى والتمايم مما يتداوى به، وفي ذلك إشراك لها مع الله في التوكل فلا تجوز.

الفريق الثاني من المانعين: يرى منع التداوي إن كان يرى الشفاء من الدواء ويعتقد أنه لو لم يعالج لما سلم. وإليه ذهب بعض الحنفية^(٢)، واستدلوا: بأن الأصل في التداوي الجواز لكن ما ورد في الأحاديث التي وردت في كراهة التداوي فهو محمول على من كان يرى الشفاء في الدواء ويعتقد أنه لو لم يعالج لما سلم، ونحن نقول لا يجوز لمثل هذا التداوي، جمعاً بين الأدلة^(٣).

الاتجاه الثاني: جواز التداوي، وهذا الاتجاه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إباحة التداوي، وهو قول جمهور العلماء من الحنفية^(٤)، والمالكية^(٥)، والحنابلة^(٦).

أدلتهم:

١ - حديث: «نعم، يا عباد الله، تداواوا عباد الله فإن الله تعالى لم يضع داء إلا وضع له شفاء - أو قال: دواء - إلا داء واحداً قالوا: يا رسول الله وما هو؟ قال: «الهرم»^(٧).

(١) رواه ابن مسعود وأخرجه أحمد (٣٨١/١)، وأبو داود في عون المعبود (٣٦٧/١٠) وذكره الحافظ في الفتح وسكت عنه (١٩٦/١٠) وصححه السيوطي في الجامع الصغير فيض القدير (٣٤٢/٢).

(٢) انظر: الزيلعي: تبين الحقائق (٢٣/٦).

(٣) انظر: تبين الحقائق (٣٢/٦).

(٤) انظر: البابرتي: الهداية مع العناية (٦٦/١٠).

(٥) انظر: الدردير، أحمد، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك، (٤٩٤/٢)، دار الفكر، بيروت.

(٦) انظر: المبدع (٢١٣/٢).

(٧) أخرجه أحمد (٢٧٨/٤)، والترمذي في سننه (٣٣٥/٤).

٢ - حديث: «ما أنزل الله تعالى داء إلا وأنزل له شفاء»^(١)، ثم اختلف أصحاب هذا الفريق أيهما أفضل الفعل أم الترك على فريقين:

- الفريق الأول: قالوا: التداوي أفضل، واختاره جمع من الحنابلة^(٢) وأدلتهم ما سبق في القول بالإباحة.

- الفريق الثاني: قالوا: الترك أفضل، وهو المنصوص عن أحمد^(٣)، واستدلوا بما يأتي:

١ - حديث ابن عباس يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون»^(٤).

وجه الدلالة: أن هؤلاء الممدوحين تركوا التداوي لتحقيق التوكل فكان لهم هذه المنزلة العظيمة.

٢ - عن ابن عباس (رضي الله عنه) أن امرأة سوداء أتت النبي ﷺ فقالت: إني أصرع وإني أتكشف فادع الله لي، قال: «إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله لك أن يعافيك» فقالت: أصبر، فإني أتكشف فادع الله أن لا أتكشف، فدعا لها^(٥).

وجه الدلالة: أن هذه المرأة لما اختارت الصبر وترك التداوي دعا لها الرسول ﷺ بالجنة فدل على أفضلية ترك التداوي.

القول الثاني: استحباب التداوي وأنه مندوب إليه.

والله ذهب الكاساني من الحنفية^(٦)، واستدلوا بأدلة، منها:

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، الفتح (١٣٤/١٠).

(٢) انظر: الإنصاف (٣٦٣/٢)، والمبدع (٢١٣/٢).

(٣) انظر: الفروع (١٦٥/٢)، والإنصاف (٤٦٣/٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٨/١) برقم ٢١٨.

(٥) أخرجه البخاري، الفتح (١١٤/١٠)، ومسلم (١٩٩٤/٤) برقم ٢٥٧٦.

(٦) انظر: بدائع الصنائع (١٢٧/٥) وهو مذهب الشافعية، المجموع (١٠٦/٥).



١ - حديث: «تداووا عباد الله فإن الله تعالى لم يخلق داء إلا وخلق له دواء إلا السام والهرم»^(١).

٢ - حديث: «لكل داء دواء فإن أصاب دواء الداء برئ بإذن الله تعالى»^(٢).

القول الثالث: كراهية التداوي. وهم على فريقين، الأول يرى كراهية التداوي مطلقاً، وهم بعض السلف^(٣).

وَحُجَّتُهُمْ:

(١) حديث السبعين ألفاً^(٤).

(٢) حديث المرأة السوداء^(٥).

الفريق الثاني: يرى كراهية التداوي قبل نزول الداء. وهم المالكية^(٦)، ولعل وجه الكراهية في ذلك أنه اشتغال بأمر يشك في تحقيقه، وحصول ثمرته موهوم فيكون من باب العبث.

الاتجاه الثالث: وجوب التداوي، وانقسم هذا الاتجاه إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى وجوب التداوي مطلقاً، وهو قول لبعض الحنابلة، وهو وجه عند الإمام أحمد^(٧).

ولعل حجة هذا القول: أن التداوي فيه دفع للهلاك عن النفس وهو أمر واجب.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٢٩/٤) برقم ٢٢٠٤.

(٣) انظر: القوانين الفقهية ٢٩٥، والبحر الرائق (٢٠٨/٨).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) انظر: التداوي والمسؤولية الطبية، نقلاً عن القبس شرح الموطأ ص ١٠٣.

(٧) انظر: الإنصاف (٤٦٣/٢) ومجموع الفتاوى (٥٦٤/٢١).



الفريق الثاني: قالوا: يجب التداوي إن علم أن بقاء النفس لا يحصل بغيره، وبه قال بعض الشافعية^(١)، وبعض الحنابلة^(٢)، وقال به ابن تيمية^(٣). ولعل دليلهم أن استبقاء النفس إذا كان في قدرة الإنسان أمر واجب، ولذلك يحرم على من اضطر إلى أكل الميتة أن يدع الأكل منها وإلا كان آثماً، ومثال هذا التداوي الواجب التغذية للضعيف واستخراج الدم^(٤).

والراجع أن التداوي مندوب إليه في العموم جمعاً بين الأدلة التي فيها إرشاد للتداوي وأمر به والأحاديث التي تدل على أن ترك التداوي أفضل.



(١) انظر: قلوبى وعميرة (٣٤٤/١).

(٢) انظر: الإنصاف (٤٦٣/٢).

(٣) انظر: الفتاوى (١٢/١٨).

(٤) المصدر نفسه.

المبحث الرابع

اشتراط إذن المريض

إذا أراد الطبيب علاج المريض فهل يشترط إذن هذا المريض؟
لا يخلو الأمر من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون المريض مشرفاً على الهلاك، ولا يمكن أخذ إذنه، ويمكن معالجته ويحتمل بقاءه حياً بسبب هذه المعالجة، كمثال حوادث السيارات التي يغمى فيها على السائق ولا يوجد من أوليائه أحد، وحالته تستدعي سرعة العلاج حفظاً لحياته.

ففي هذه الحالة يجب على الطبيب مباشرة العلاج دون استئذان، وذلك لإنقاذ هذا المريض من الموت^(١).

ودليل ما سبق قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٢).

ووجه الدلالة:

١ - أن ترك علاج المريض إذا لم يتمكن من أخذ إذنه أو وليه ضرر عظيم يؤدي إلى الهلاك فيكون ممنوعاً.

(١) انظر: الزرقاني: شرح مختصر خليل (٨/٨)، والجمل: حاشية شرح المنهج (٧/٥) والإنصاف (٥٠/١٠)، والموسوعة الفقهية الكويتية (١٥٤/٣).

(٢) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١٥٤/٣).

٢ - أن استنقاذ حياة المريض في هذه الحالة فرض عين على الطبيب ما دام قادراً عليه، ولو امتنع عن ذلك كان آثماً، وفي ضمانه له - إن مات لعدم وجود إذنه - اختلاف^(١).

الحالة الثانية: ألا يكون المريض مشرفاً على الهلاك، ففي هذه الحالة اتفق الفقهاء^(٢) على عدم جواز تطبيب المريض إلا بعد أخذ إذنه، فإن خالف ذلك وطببه ضمن الطبيب في هذه الحالة. فإن عالجه بإذنه فمات المريض أو تضرر فلا ضمان^(٣).

وإنما قيل بتضمن الطبيب في حالة عدم أخذ إذن المريض لأنه فعل فعلاً غير مأذون فيه فكان عليه الضمان^(٤).

وقد نص نظام مزاوله مهنة الطب البشري السعودي في المادة ٢١ بأنه يشترط تدخل الطبيب أو الجراح بدون إذن المريض أو بموافقة من يمثله، وعلى هذا فإنه إذا تدخل الطبيب أو الجراح بدون إذن المريض وبدون ضرورة توجب الاستشفاء حقت عليه المسؤولية الجزائية لخروج عمله من دائرة الإباحة إلى مجال التعدي^(٥).

ونصت المادة ٢١ - ١ - ل: على أن تؤخذ موافقة المريض البالغ العاقل سواء كان رجلاً أو امرأة، أو من يمثله إذا كان لا يعتد بإرادته قبل

(١) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (١٥٤/٣).

(٢) انظر: ابن عابدين: حاشية رد المحتار (٦٩/٦)، والدسوقي: الحاشية على الشرح الكبير (٣٥٥/٤)، والجمال: الحاشية على المنهج (٢٤/٥)، والبهوتي: شرح منتهى الإرادات (٣٧٧/٢).

(٣) بشرط أن يكون الطبيب حاذقاً، البهوتي، شرح منتهى الإرادات (٣٧٧/٢).

(٤) انظر: البهوتي، شرح منتهى الإرادات (٣٧٧/٢).

(٥) الأخطاء المدنية والجنائية للأطباء في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة مع النظام الطبي السعودي، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية، العدد ٥٢ ص ٣٢.



القيام بالعمل الطبي أو الجراحي، وذلك تمشياً مع مضمون خطاب المقام السامي رقم ٢٤٢٨/٤ م، وتاريخ ١٤٠٤/٧/٢٩ هـ، المبني على قرار هيئة كبار العلماء رقم ١١٩ وتاريخ ١٤٠٤/٥/٢٦ هـ كما نصت المادة ٢١ - ٢ - ل على أنه: يتعين على الطبيب أن يقدم الشرح الكافي للمريض أو ولي أمره عن طبيعة العمل الطبي أو الجراحي الذي ينوي القيام به^(١).



(١) انظر: البار، المسؤولية الطبية، ص ٧٠.

المبحث الخامس

أنواع الإذن الطبي

المطلب الأول:

الإذن الخاص والإذن العام

ينقسم الإذن الطبي إلى نوعين:

أولاً: الإذن المقيّد (الخاص):

وفيه يفوض المريض الطبيب بإجراء طبي محدد كالختان، أو جراحة استئصال اللوزتين، أو علاج ورم ما، في جسده^(١).

وهذه الصفة من الإذن هي الأصل، ولا إشكال في جوازها شرعاً ما دامت صادرة من صاحب الحق في الإذن وهو المريض، أو من وليه إن لم يكن أهلاً للإذن^(٢).

ثانياً: الإذن المطلق (العام):

وفيه يفوض المريض الطبيب بالإجراء الطبي الذي يكون مناسباً دون تقييد، وذلك كقوله (أذنت لك بعلاجي حسب ما تستدعي حالتي).

(١) انظر: أحكام الجراحة ص ٢٧٧، والموسوعة الطبية الفقهية ص ٥٥.

(٢) انظر: آل الشيخ مبارك: قيس بن محمد، التداوي والمسؤولية الطبية في الشريعة الإسلامية، ص ١٩٨.



وهذا النوع من الإذن يطلبه الأطباء في حالة خوفهم من وجود أمراض تحتاج إلى جراحة مفاجئة لم يكن يعلم عنها المريض، بل ولا الطبيب إلا بعد مباشرة العمل الجراحي.

فيحتاط الأطباء بأخذ هذا النوع من الإذن المطلق لكي يستطيع المعالجة دون تردد أو خوف من المسؤولية^(١).

ومثاله: أن يكون الطبيب قد حدد له الإذن باستئصال الزائدة الدودية (Appendectomy) مثلاً فيجد نفسه أمام سرطان في البطن (Abdominal Cancer) أو حمل خارج الرحم (Ectopic Pregnancy)^(٢).

وفي مثل هذا النوع ينبغي أن يقيد الإذن بما فيه مصلحة للمريض، فلو فعل ما لا مصلحة فيه للمريض أو فعل ما ليس له فعله فهو ضامن، ويجب تقييد هذا الإذن بالمعتاد من الأعمال.

وإذا بدأ الطبيب الجراح العملية بإذن مقيد (خاص)، ثم وجد نفسه مضطراً إلى إجراء جراحي آخر، فإن كان ولي أمر المريض حاضراً أخذ الإذن منه، وإلا نظر الجراح في الحالة، فإن كانت لا تحتمل التأجيل، أو كان في تركها خطر على حياة المريض جاز له إتمام الجراحة بما يراه مناسباً دون انتظار الإذن^(٣).

لأن الإذن هنا متعذر، ودرءاً لمفسدة هلاك المريض فيجوز إجراء

(١) انظر: أحكام الجراحة ص ٢٢٧.

(٢) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٥.

(٣) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٥، ويرى الدكتور قيس آل الشيخ مبارك أن هذا الأمر يُعد من الإذن بالدلالة، لأننا نعلم يقيناً أن أحداً من الناس لا يرضى بإتلاف نفسه ومنافعه وأمواله، ولا يرضى أيضاً بتعرضها للهلاك والتلف، وعدم رضاه بذلك ينبغي بإذنه في كل ما يكون سبباً في بقائها والحفاظ عليها، ولا شك أن عمل الطبيب هنا فيه حفاظ على حياة المريض وإبقاء لصحته في حالة نفسية حسنة، ولذلك فإن فعله يعتبر مأذوناً فيه دلالة، انظر: التداوي والمسؤولية الطبية، ص ٢٠٦.

العملية بلا إذن في هذه الحالة، وأرى أن يكون تصرف الطبيب هذا مؤيداً برأي لجنة طبية تقدر بقدر الإمكان لمزيد التوثيق من صحة قرار الطبيب، والله أعلم، ويجب على الطبيب هنا أن يسجل في تقرير العملية الأسباب التي دعت لهذا الإجراء الجراحي غير المأذون به^(١).

لكن إذا وجد الطبيب أن حالة المريض تحتل التأجيل فهل له أن يجري هذه العملية الجراحية التي لم يأذن بها المريض؟

أشار بعض الباحثين: إلى أن الطبيب في هذه الحالة مخير بين إجراء العملية وبين تأجيلها، فإن أجراها فليس عليه شيء ما دام لها مسوغ طبي، إن كان إتمامها أصلح للمريض، أو كان تأجيلها يعرضه لأخطار التخدير والجراحة مرة أخرى^(٢).

والذي يظهر لي والله أعلم أن جواز إجراء العملية في هذه الحالة ينبغي أن يكون مقيداً بما إذا كان سترتب على تركها خطر محقق أو غالب في المستقبل، وليس مجرد المسوغ الطبي، لأن جواز إجراء مثل هذه العملية بدون إذن المريض إنما كان على خلاف الأصل وهو وجوب إذن المريض فلا يتجاوز به حالات الخطر المحتملة، سداً لذريعة التساهل والتوسع في إجراء مثل هذه العمليات، والله أعلم.

(المطلب الثاني):

الإذن الشفوي والإذن المكتوب

أولاً: الإذن الشفوي:

هناك من المعالجات ما لا يحتاج إلى إذن مكتوب فيكتفى فيه بالإذن

(١) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٠.

الشفوي، لعدم خطورة هذه الفحوصات والمعالجات على جسم المريض في العادة، ومن أمثلة ذلك:

تحليل الدم، والبول، والبراز، والبصاق، والأشعة العادية التي ليس فيها أي تدخل في جسم المريض وخلع الأسنان ومعالجة الفم ونحوها مما يتم في العيادة دون الحاجة إلى دخول المستشفى أو إعطاء المخدر العام أو النصفى.

ثانياً: الإذن المكتوب:

يرى الدكتور البار أن الإذن المكتوب من المريض البالغ العاقل أو إذن ولي المريض القاصر أو المجنون أو المغمى عليه ينبغي الحصول عليه في الأمور التالية:

١ - أي عملية جراحية ما عدا خلع الأسنان ومعالجة الفم التي تجرى في العيادة ودون الحاجة لدخول المستشفى أو إعطاء المخدر.

٢ - إعطاء أي مخدر وخاصة إذا كان التخدير عاماً أو نصفياً.

٣ - إجراء فحوصات فيها تدخل في جسم المريض Invasive مثل المناظير للجهاز الهضمي أو البولي أو التناسلي، ومثل أخذ عينة من الكبد أو الكلى أو الأمعاء أو الرئتين... ومثل القشطرة لشرابين القلب أو غيرها من الأوعية الدموية، ومثل إجراء الأشعة التي فيها تدخل في جسم المريض.

٤ - إجراء أي علاج كيميائي لمعالجة السرطان أو علاج بالأشعة.

٥ - تصوير المريض بالآلة التصويرية أو الفيديو وخاصة إذا كان التصوير يشمل الوجه، أما تصوير العمليات الجراحية أو غيرها التي لا توضح الوجه الذي يستدل به على الشخص فلا تحتاج إلى إذن.

٦ - إذن المريض في الاستفادة من الأنسجة التي تمت إزالتها أثناء عملية

أو بعد ولادة، كالاستفادة من المشيمة أو من السقط الذي نزل ميتاً لاستعماله في زرع الأعضاء، أو تحنيطه ووضعه في محلول (الفورمالين) لدراسته وتعليم طلبة الطب ليتعرفوا على أنواع الأمراض. ولا حاجة للإذن في الأنسجة والإفرازات التي قد تشكل خطراً على الصحة العامة، والتي يجب التخلص منها، فينبغي الالتزام بالإجراءات التي تفرضها الأنظمة الصحية في هذه الحالة^(١).

ثالثاً: الإذن بالإشارة:

فإذا كانت إشارة المريض مفهومة اعتبرت في الإذن أو عدمه لما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «للدنا^(٢) رسول الله ﷺ فأشار أن لا تلدونني، فقلنا كراهية المريض للدواء، فلما آفاق قال: «الم أنهكم أن تلدونني، لا يبقى منكم أحد إلا لد، غير العباس فإنه لم يشهدكم»^(٣) فالإشارة منه ﷺ لما كانت مفهومة لهم، اعتبرها كالتصريح برفض العلاج. والله أعلم.

(المطلب الثالث):

من لا يعتبر إذنه

وهم أربعة:

الأول: إذن الصغير:

إذا عالج الطبيب صبياً بإذنه أو بإذن غير وليه، فأصابه شيء بسبب

(١) انظر: البار: المسؤولية الطبية ٨٧.

(٢) أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير إرادته، ابن حجر، فتح الباري (١٤٧/٨).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته. انظر صحيح البخاري مع الفتح (١٤٧/٨).

هذه المعالجة فهو ضامن^(١) وذلك لأن الصبي ليست له أهلية الإذن بالمعالجة، فلا بد من إذن وليه، والطبيب ضامن في هذه الحالة، لأنه فعل فعلاً غير مأذون فيه^(٢).

هذا هو الحكم من حيث الأصل، ويستثنى من ذلك الحالات التي جرى العرف فيها بالمسامحة وعدم استئذان الأولياء، فالعرف معتبر، عملاً بالقاعدة المعروفة «العادة محكمة»^(٣).

ومن أمثلة ذلك: المعالجات البسيطة التي لا خطر في فعلها، وكذلك ما جرى به العرف من إذن الأولياء بمعالجة أبنائهم عندما يحتاجون للعلاج أثناء فترة الدراسة.

وبالتالي فلا حرج ولا مسؤولية على الطبيب لو أقدم على العلاج في هذه الحالة في هذه الحالات المستثناة^(٤).

الثاني: المكره:

فالمكره فاقد الاختيار. وقد سبق الكلام عن أخذ الإذن الطبي تحت ضغط الإكراه عند الحديث عن مشروعية الإذن الطبي^(٥).

(١) ابن قاضي سماوة: محمود بن محمد بن إسماعيل، جامع الفصولين، (١٨٦/٢)، المطبعة الأزهرية - مصر، الدسوقي، الحاشية على الشرح الكبير (٣٥٥/٤) دار إحياء الكتب العربية المصرية، الشافعي: محمد بن إدريس، الأم، (٥٣/٦)، مكتبة المعارف - الرياض، والمرداوي، الإنصاف، (٧٥/٦) وقيس آل الشيخ مبارك، التداوي والمسؤولية الطبية ص ٢٠٩.

(٢) انظر: ابن قدامة، المغني، بتحقيق: د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، (١١٧/٨)، دار هجر - القاهرة.

(٣) انظر: السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ٨٩.

(٤) انظر: التداوي والمسؤولية الطبية (مرجع سابق) ص ٢١٠، ٢١١.

(٥) انظر: ص ٣٠.

الثالث: المغمى عليه أو فاقد الوعي:

سواء كان ذلك فقداناً مؤقتاً بنوم أو مرض أو دواء أو حادثة أو سكر أو مخدرات، أو فقداناً دائماً بسبب مرض من الأمراض. لعموم الحديث: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المبتلى - وفي رواية: وعن المجنون - حتى يبرأ، وعن الصبي حتى يكبر»^(١).

الرابع: المجنون:

سواء أكان الجنون وفقدان الإدراك والعقل دائماً أو مؤقتاً، للحديث السابق^(٢).

المطلب الرابع:

إذن الأولياء

وتحت مسائلتان:

المسألة الأولى: اعتبار إذن الأولياء: من حكمة الشريعة أنها اعتبرت الولاية على الغير عند الاحتياج إليها كما في حال السفه والصبي والمجنون، فإن هؤلاء لا يحسنون التصرف لأنفسهم إما بالكلية أو لا يحسنونه على نحو مرض.

وقد رأينا في المبحث السابق أن الصغير والمجنون ونحوهما لا يعتبر إذنهما لأنهما لا يحسنان التصرف، واعتبار إذنهما في هذه الحالة فيه ضرر وغبن عليهما.

وكان من حكمة الشارع أن اعتبر إذن وليهما الذي ينوب عنهما في

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب: في المجنون يسرق أو يصيب حداً، (٥٥٨/٤)، والحديث صحيح كما قاله الألباني في إرواء الغليل (٤/٢).

(٢) انظر: البار: المسؤولية الطبية وأخلاق الطبيب، ص ٧٩.



اختيار ما يصلح أمرهما، ولم يكلفهما شططاً، ويأمرهما بالانتظار حتى البلوغ أو الإفاقة، لما في ذلك من تفويت مصالحهما وحصول الضرر عليهما.

فكان ذلك - أي اعتبار الولي - محققاً لمصالح الصبي والمجنون ورافعاً للمفاسد المترتبة على عدم وجود هذه الولاية^(١).

وقد نص ابن قدامة - رحمته الله - على اعتبار إذن الولي في حال عدم أهلية المريض للإذن فقال: «وإن ختن صبيّاً بغير إذن وليه، أو قطع سلعة (غدة) من لسانه بغير إذنه، أو من صبي بغير إذن وليه، فسرت جنايته ضمن، لأنه قطع غير مأذون فيه»^(٢).

ومفهوم الكلام السابق أن القطع إذا كان بإذن الولي فهو جائز، وهذا يدل على اعتبار إذن الولي على المريض إذا لم يكن أهلاً لإعطاء الإذن^(٣).

المسألة الثانية: ترتيب الأولياء في الإذن: يكون ترتيب الأولياء في الإذن بحسب قربتهم من المريض فالأقرب أولى من الأبعد، فالأبناء أحق القرابة لأن التعصيب بالبنوة مقدم على غيره، ثم الأبوة ويقدم فيها الأب على الأم، لأن ولاية الأب أقوى من ولاية الأم كما أشار إليه بعض الحنفية^(٤).

ويقوم مقام الأب الجد وإن علا، ثم الإخوة الأشقاء ثم الإخوة لأب، ثم بنو الإخوة الأشقاء ثم بنو الإخوة لأب، ثم الأعمام الأشقاء ثم الأعمام لأب، ثم بنو الأعمام الأشقاء ثم بنو الأعمام لأب.

(١) أحكام الجراحة (مرجع سابق) ص ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) المغني (مرجع سابق) (١١٧/٨).

(٣) انظر: أحكام الجراحة ص ٢٣٠.

(٤) انظر: الفتاوى الهندية (٣٥٧/٥)، وأحكام الجراحة ص ٢٣١.

وقد اعتبر الفقهاء يرحمهم الله الترتيب السابق في الإرث وهو مبني على قوة التعصيب^(١).

قال الدكتور محمد المختار الشنقيطي: «ونظراً لكونه - أي الترتيب السابق - بيناً على مراعاة قوة القرب فإنه لا مانع من اعتباره في مسألة الإذن هنا، لأن الترتيب فيها مبني على قوة القرب كالحال في الإرث، وقد اعتمد الفقهاء - رحمهم الله - في ترتيبهم القرابة في بعض المسائل على ترتيبهم في الميراث كما في مسألة تكفين الميت وغسله والصلاة عليه.

وبناءً على هذا الترتيب فإنه لا يرجع إلى القريب الأبعد في حال وجود من هو أقرب للميت»^(٢). اهـ.

ويظهر لي - والله أعلم - وجاهة ما ذكره الشيخ الفاضل، إلا أنني أرى تقديم ولاية الزوج لزوجته عند الحاجة - كما لو أغمي عليها - على جميع الأقارب لما يلي:

١ - ما ورد من النصوص بشأن عظم حق الزوج وتقديم أمره على غيره كما ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لو كنت امرأةً أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»^(٣).

٢ - أن له ولاية على هذه الزوجة.

٣ - ما بين الزوجين من المودة والرحمة التي أمتن الله بها في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرؤم: ٢١]. والله أعلم.

(١) انظر: الفوزان: صالح، التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية، ص ١١٤، ١١٥، وأحكام الجراحة ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) انظر: أحكام الجراحة، ص ٢٣٢.

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب الرضاع، باب: ما جاء في حق الزوج على المرأة، (٤٦٥/٣) وقال الترمذي عنه: حديث حسن غريب. وصححه الألباني. انظر: صحيح الجامع (٩٣٧/٢).

الحالات التي يسقط فيها الإذن الطبي

الأصل اشتراط الإذن الطبي، لكن أحوال المرضى وظروف أوليائهم قد لا تمكنهم من إعطاء الإذن الطبي. ولهذا استثنيت بعض الحالات من اشتراط الإذن الطبي على النحو التالي:

١ - الحالات الخطرة التي تهدد حياة المريض بالموت، أو تهدد بتلف عضو من أعضائه، ويكون فيها فاقدًا للوعي، أو أن حالته النفسية لا تسمح بأخذ إذنه، ولا يكون وليه حاضراً لأخذ الإذن منه^(١).

ومن الأمثلة على هذه: التهاب الزائدة الدودية التي بلغت درجة الخوف من انفجارها ما لم يجز استئصالها بالجراحة، وكذلك جراحات حوادث السيارات التي كثرت في الآونة الأخيرة، فيكون المريض عاجزاً عن إعطاء الإذن، ولا يمكن انتظار أوليائه، فلا مناص من علاجه دون إذن، لكن ينبغي ألا يتم ذلك، إلا بعد أن تقرر لجنة من الأطباء حاجته إلى هذا العلاج أو العملية، زيادة في التثبيت لضرورة المعالجة، ولقطع التهمة عن الأطباء في أنهم يحرصون على الجراحة طلباً لمصلحتهم الذاتية^(٢).

٢ - الحالات التي تقتضي المصلحة العامة معالجتها، كالأمراض السارية

(١) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٤.

(٢) انظر: أحكام الجراحة، ص ٢٤٣ - ٢٤٥.

المعدية والتي يشتد خطرها على المجتمع، فإن من حق الدولة أن تفرض التدابي قسراً على المريض حتى لا يضّر المجتمع، كما أن من حقها أن تعزله في مستشفيات خاصة لذلك، تعرف باسم المحجر الصحي أو مستشفى الحميات، كما أن هناك مستشفيات خاصة لمعالجة السل الرئوي (الدرن)، ومستشفيات أو مستعمرات لمداءة المجذومين.. ويمكن فرض التدابي كذلك في حالة الإصابة بالأمراض الجنسية مثل السيلان والزهري والكلاميديا.. ومن حق الدولة أن تفرض التطعيم والتحصين ضد مجموعة من الأمراض الخطيرة التي تصيب الأطفال والمجتمع مثل تحصينات الأطفال ضد الحصبة والسعال الديكي والدفتريا وشلل الأطفال والدرن. وقد أضيف إليها التحصين ضد التهاب الكبد الفيروسي من نوع B، وللفتيات قبل البلوغ التطعيم ضد الحصبة الألمانية، وكانت الدول تفرض التطعيم عند السفر ضد الجدري والكوليرا والحمى الصفراء وخاصة عند السفر إلى المناطق الموبوءة.. وقد تم بفضل الله سبحانه وتعالى، ثم بفضل حملات التطعيم المتتالية استئصال الجدري الذي كان يقتل الآلاف كل عام^(١).

وقد أمر النبي ﷺ بالفرار من المجذوم لأن مرضه معدٍ فقال: «فرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد»^(٢) ولأن في عدم علاج المرض المعدي ضرراً، والضرر يزال^(٣).

ويُعد عمل الطبيب في هذه الحالة الطارئة واجباً عليه، ما دام قادراً

- (١) انظر: د. البار، المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب، ص ٧٦، ٧٧، والموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٤.
- (٢) انظر: صحيح البخاري، بتحقيق د. مصطفى البغا، (٢١٥٨/٥)، دار ابن كثير - بيروت، ط ٣.
- (٣) انظر: الأشباه والنظائر، ص ٨٣.



على علاج المصاب واستنقاذه، ولو امتنع الطبيب عن العلاج كان آثماً^(١). فإن استنقاذ النفس مطلب شرعي.

٣ - ويستثنى كذلك الحالات اليسيرة للصغار عندما يكون العرف السائد يقتضي ذهابهم دون إذن ولي أمرهم إلى طبيب الوحدة الصحية المدرسية، ونحوها مما يتسامح به الناس في العادة^(٢).



(١) انظر: السيوطي، الشاطبي، الموافقات (١٠/٢)، الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٤، وأحكام الجراحة، ص ٢٤٤.

(٢) انظر: التداوي والمسؤولية الطبية (مرجع سابق) ص ٢١١.

المبحث السابع

شروط الإذن

يشترط للإذن الطبي شروط خمسة حتى يكون إذناً معتبراً:

الشرط الأول: أن يكون الإذن صادراً ممن له الحق، وهو الشخص المريض، أو وليه في حالة تعذر الحصول على إذنه، أو من له الولاية كالحاكم^(١).

الشرط الثاني: أن يكون الآذن أهلاً للإذن، والأهلية تعتبر بوجود أمرين؛ أحدهما: البلوغ، والثاني: العقل^(٢)، فإن أذن المريض وليس أهلاً للإذن فلا اعتبار بإذنه وكذلك الولي الفاقد للأهلية من باب أولى^(٣).

الشرط الثالث: الاختيار، وعدم الإكراه^(٤).

فالمكره في حقيقته غير آذن، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦] فلم يؤخذ رغم قوله كلمة الكفر لأنه في حالة إكراه.

(١) انظر: المغني (١١٧/٨) وأحكام الجراحة ٢٣٥.

(٢) انظر: ابن القيم: تحفة المودود في أحكام المولود، ص ١١٨.

(٣) انظر: أحكام الجراحة، ص ٢٣٥.

(٤) انظر: ص ٣٠.



الشرط الرابع: أن تكون المعالجة المأذون بها مشروعة، فلو كانت محرمة لم يصح الإذن^(١).

كما لو أذن المريض للطبيب أن يجري له جراحة تغيير الخلقة، كتغيير الجنس، والوشم، وتغيير لون البشرة، وتصغير الأنف وتكبير الشفاه، ونحوها من الجراحات والعلاجات المحرمة بلا مسوغ شرعي.

الشرط الخامس: أن يعطي الإذن وهو على بينة وإدراك من أمره^(٢)، فلا بد من إيضاح الأمر له حتى يعرف ما هو مقدم عليه. وأرى أنه يجب ترك التهويل والتهوين، لأن طلبهما فيه تزييف للواقع، وتغريب بالمريض. وإذا كانت المعالجة عبارة عن جراحة تجرى للمريض فيزداد شرطان على ما سبق وهما:

١ - أن يشتمل الإذن على إجازة فعل الجراحة لأن ذلك هو المقصود من الإذن.

٢ - أن تكون دلالة الصيغة على إجازة فعل الجراحة صريحة أو قائمة مقام الصريح، كقول المريض لطبيبه: أذنت لك بفعل الجراحة ونحوه، ومثله الإشارة المفهومة التي تدل على رضاه بإجراء هذه الجراحة^(٣).



(١) انظر: أحكام الجراحة ص ٢٧٣.

(٢) انظر: الأخطاء المدنية والجنائية للأطباء (مرجع سابق) ص ٣٣.

(٣) انظر: أحكام الجراحة، ص ٢٣٦.

المبحث الثامن

الإشهاد على إذن المريض

الأصل في الإشهاد أنه أداة للتوثيق، ويُفتقر إليه عند التنازع، ولذلك شرع عند التبائع والتداین وغيرها قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [الطلاق: ٢] لكن هل يشرع الإشهاد على إذن المريض؟

ذكر بعض الباحثين أنه «ينبغي الإشهاد على إذن المريض باثنين من الشهود، ولو كانا ضمن الهيئة الطبية»^(١) والظاهر أن مشروعية الإشهاد تعم هذه المسألة، باعتباره تصرفاً يتعلق به حق الغير، وفيه - أي الإشهاد - حسم لمادة التنازع، خاصة إذا ترتب على العلاج وفاة أو إصابة.

ويمكن أن يقوم الإقرار المكتوب والموقع عليه من قبل المريض أو وليه مقام الإشهاد في تبرئة ساحة الطبيب المعالج وفريقه الطبي، لكن الإشهاد - خاصة في إجراء العمليات الخطرة - أولى لأنه مظنة قيام التنازع، وهو المعمول به حالياً في المستشفيات. والله أعلم.



(١) انظر: د. البار، المسؤولية الطبية وأخلاقيات الطبيب، ص ٨٨.



المبحث التاسع

انتهاء الإذن الطبي

ينتهي الإذن الطبي في الحالات الآتية:

- ١ - عند انتهاء مدته، فما بعد المدة المأذون فيها يحتاج إلى إذن جديد.
- ٢ - إذا شفي المريض من الداء المعالج، فالشفاء علامة انتهاء الإذن الطبي.
- ٣ - الموت، فإذا توفي المريض انتهى الإذن بعلاجه.
- ٤ - إذا انتفت الأهلوية عن الآذن كما لو جُن جنوناً مطبقاً، فلا يصح إذنه حينئذ، ووجوده كعدمه^(١).



(١) انظر: الموسوعة الطبية الفقهية، ص ٥٦.

المبحث العاشر

أسئلة مهمة في الإذن الطبي

طرح الدكتور محمد بن علي البار مجموعة من الأسئلة المهمة التي تحتاج إلى أجوبة، وسأذكر أهمها ملخصة، ثم أتبعه بما يظهر لي من إجابة، والله الموفق.

س١: الأطفال الذين يصابون بأمراض مستعصية على العلاج ويرفض أبائهم إجراء العمليات الجراحية لهم، ويفضلون أن يتركوهم حتى الموت حتى لا يحصلوا على أطفال مصابين بتخلف عقلي، ما الحكم في ذلك؟

ج١: إذا كانت هذه العمليات مما يغلب على الظن إبقاؤها للمريض على قيد الحياة، وعدمها يعرضه للموت بشكل كبير، فأرى أنه يجب على الولي، بقدر إمكانه، الحرص على استنقاذ طفله بهذه العملية، فإذا كان لا يغلب على الظن فائدته من هذه العملية فلا يجب على الولي شيء من ذلك.

س٢: الأب الذي يرفض إيصال ابنته الصغيرة المصابة بالكلية، لتغسل لها الكلية Hemodialysis في مستشفى الدولة المجاني، ويحتج في رفضه بأنه قد فقد ابناً له بسبب عمليات الغسيل الكلوي. فتدخلت وزارة الصحة وأمرت بنقل الطفلة دون إذن والدها وقامت بإجراء الغسيل المتكرر للطفلة، فهل هذا التدخل صحيح علمياً بأن الغسيل ليس علاجاً شافياً للفشل الكلوي؟

ج٢: يظهر لي - والله أعلم - أن هذا التصرف في غير محله، لأن



امتناع الأب يلحق الهلاك العاجل بهذه الطفلة، ويتسبب في قتلها، وهو ما يناقض مسؤوليته المناطة به، فإنه يجب عليه أن يتصرف فيمن ولاء الله أمره بما يحقق مصلحته ويدفع عنه المفسدة، وإلا انتقلت عنه الولاية إلى من بعده من الأولياء الذين ينظرون في مصلحته، وكون العلاج غير شاف بالكلية، لا يمنع وجوب العلاج به في هذه الحالة، إنفاذاً لحياة المريض.

س٣: إذا تعسرت ولادة الطفل، واستدعى ذلك سرعة إجراء عملية قيصرية لإنقاذ حياة الطفل، فرفض أحد الأبوين أو جميعهما، فما الحل؟

ج٣: إذا كان الرفض من الأم فلا تجبر على إجراء العملية طالما أنها تعي وتدرک، وإذنها معتبر حتى لو رفض الأب، لكن لو كان الرفض من الأب، والأم لا تستطيع إعطاء الإذن فلا اعتبار برفضه، وينتقل الإذن لمن بعده.

س٤: إذا رفض الزوج علاج زوجته وفحصها لدى طبيب بحجة أنه لا يريد أن يتولى ذلك إلا طبيبة، وما الحكم لو كان له ابنة راشدة أو قاصرة وهي فاقدة للوعي، وحالتها تستدعي التدخل الجراحي العاجل ولا يوجد إلا طبيب وهو يرفض - أي الأب - أن يتولى علاجها غير النساء؟

ج٤: الأمر يتوقف على حالة هؤلاء النسوة، فإن كانت الحالة خطرة بحيث يخشى على حياتهن، واستُفْرِغَ الجهد في البحث عن طبيبة فلم توجد فيجب استنقاذهن وإجراء العمليات اللازمة حتى وإن قام بها طبيب. وامتناع الزوج أو الأب في هذه الحالة إضرار بزوجه أو ابنته، والضرورات تبيح المحظورات، بل يجب استنقاذ النفس بأكل الميتة وشرب الخمر، رغم أنها محظورات إذا توقفت الحياة على تناولها.

فنتنقل الولاية عن الزوج أو الأب لمن بعده من الأولياء الذين ينظرون في مصلحة المريض. والله أعلم

وأخيراً فإن هناك سؤالاً يتردد ومفاده أن بعض المرضى يحتاج إلى

عملية مهمة لحياته، فإذا شرح له الطبيب ما يمكن أن يترتب على العملية من المضاعفات وهي نسبة ضئيلة فلن يوافق أبداً، أو يكون عامياً لا يدرك ولا يفهم معنى ما يقوله الطبيب من شرح، بل يفهم أن هذه العملية سبب لهلاكه، وربما يكون من أقاربه من سيفهم شرح الطبيب، فهل لا بد من إبلاغ المريض بكافة المعلومات المعتادة حتى لو أدى ذلك إلى رفضه للعملية المهمة أم يكتفى بالقدر الذي يفهمه، ويفهم الباقي لقريبه فإن لم يوجد قريبه هذا، فيسكت الطبيب عن بقية التفاصيل؟

ج: الذي يظهر لي - والله أعلم - أن المريض يُبلغ بكل المعلومات بطريقة مناسبة، وهذا من حقه على الطبيب طالما أنه كامل الأهلية، ثم يكون القرار بيده في رفض العملية أو قبولها. والله أعلم.



الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

- ١ - الإذن الطبي هو موافقة المريض أو وليه على الإجراءات الطبية اللازمة لعلاج.
- ٢ - الأصل عدم جواز المعالجة للمريض إلا بإذنه أو إذن وليه عند الحاجة، ويستثنى من ذلك الحالات الخطرة التي لا يمكن فيها أخذ إذن المريض ولا وليه، وكذلك حالات الأمراض المعدية فلا بد من علاجها ولو بغير إذن المريض.
- ٣ - ترتيب الأولياء في الإذن بحسب قرابتهم في الميراث تعصياً، ويقدم الزوج عليهم.
- ٤ - الإشهاد على إذن المريض سائغ، ويمكن أن يُكتفى عنه بالإقرار الموقع عليه من قبل الطبيب.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل



المصادر والمراجع

- ابن منظور: محمد ابن مكرم، لسان العرب، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
- الفيومي: محمد، المصباح المنير، دار لبنان، بيروت.
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، نشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت.
- قلنجي: محمد رواس، وقنيي حامد، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت.
- ابن عابدين: محمد أمين، حاشية رد المحتار، دار الفكر، بيروت.
- مسلم: الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: محمود الطناحي، طاهر الزاوي، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩ هـ.
- كنعان: أحمد، الموسوعة الطبية الفقهية، دار النفائس، بيروت.
- المختار: محمد، أحكام الجراحة الطبية، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.
- البار: محمد علي، المسؤولية الطبية وأخلاق الطبيب، دار المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ.
- ابن القيم: محمد بن أبي بكر، تحفة المودود بأحكام المولود، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان - دمشق.
- العربي: بالحاج، الأخطاء المدنية والجنائية في الفقه الإسلامي، بحث منشور في العدد (٥٢) من مجلة البحوث الفقهية المعاصرة.
- النتشة: محمد، المسائل الطبية في ضوء الشريعة الإسلامية، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- النووي: يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت.
- القرطبي: محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت.



- الزيلعي: عثمان بن علي، تبیین الحقائق، دار الكتاب الإسلامي، مصر.
- البابر تي: محمد بن محمود، العناية مع الهداية، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر.
- ابن مفلح: إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن حنبل: أحمد، المسند، المكتب الإسلامي.
- البخاري: محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري، الطبعة السلفية، مصر.
- البخاري: محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، بتحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير - بيروت.
- الكاساني: أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن جزي: محمد بن أحمد، القوانين الفقهية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن نجم: زين الدين، البحر الرائق، دار المعرفة، بيروت.
- آل الشيخ مبارك: قيس بن محمد، التداوي والمسؤولية الطبية، مؤسسة الريان، بيروت.
- ابن تيمية: أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، طبع بإشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين.
- الزرقاني: عبد الباقي، شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت.
- الجمل: سليمان، حاشية شرح المنهج، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المرदाوي: علي بن سليمان، الإنصاف، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الموسوعة الفقهية، الجزء التاسع، طبع بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت.
- الدسوقي: محمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مكتبة فيصل الحلبي، مصر.
- الدردير: أحمد، الشرح الصغير بهامش بلغة السالك، دار الفكر، بيروت.
- البهوتي: منصور بن يونس، شرح منتهى الإرادات، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

- ابن قاضي سماوة: محمود بن محمد بن إسماعيل، جامع الفصولين، المطبعة الأزهرية، مصر.
- الشافعي: محمد بن إدريس، الأم، مكتبة المعارف، الرياض.
- ابن قدامة: موفق الدين، المغني، بتحقيق د. عبدالله التركي و د. عبدالفتاح الحلو، دار هجر، القاهرة.
- السيوطي: جلال الدين، الأشباه والنظائر، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الفتاوى الهندية: لمجموعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الفوزان: صالح، التحقيقات المرضية في المباحث الفرضية، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.
- المرغيناني: علي بن أبي بكر، الهداية: شرح بداية المبتدي، مطبوع مع تكملة فتح القدير، والعناية، مكتبة مصطفى الحلبي، مصر.
- الألباني: محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ.
- النووي: يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم المسمى بالمنهاج، دار الفكر - بيروت.
- السجستاني: أبو داود (سليمان بن الأشعث)، سنن أبي داود، بتعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، دار الحديث، بيروت.
- الألباني: محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، بإشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الترمذي: محمد بن عيسى، الجامع الصحيح المعروف بجامع الترمذي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الحديث - القاهرة.
- ابن قتيبة: عبدالله بن مسلم، الشعر والشعراء، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت.

